

تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على إيرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022  
**The impact of ordinary taxation collection reforms on state budget revenues**  
**The case of Algeria 2000-2022**

مولاي عمار مباركة<sup>1</sup> ، صديقي أحمد<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> جامعة أحمد درايعة أدرار، مخبر الدراسات التنموية المكانية وتطوير المقاولاتية-أدرار(الجزائر)، meb.moulayomar@univ-.dz،  
 adrar.edu

<sup>2</sup> جامعة أحمد درايعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي-أدرار (الجزائر)، seddiki\_ahmed82@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/03/31

تاريخ القبول: 2025/03/25

تاريخ الارسال: 2025/01/21

**ملخص:**

تعد الجباية العادية أهم مورد للإيرادات العامة، وهو الهدف الذي سعت الجزائر لتحقيقه من خلال مواصلة اصلاحات النظام الجبائي، التي تعد سنة 1992 منعطفا حاسما في رسم معالمها. ولهذا سعينا من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تأثير هذه الاصلاحات على إيرادات الموازنة العامة للجزائر. وقد وصلنا من خلال دراستنا التحليلية والقياسية إلى أن اصلاحات نظام الجباية العادية قد أسهمت فعلا في رفع حصيلة الجباية العادية، وبذلك زيادة نسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة، ويمكن أن نقول أنها قد وصلت لاحتلال مكانة الجباية البترولية. لكن هذه المساهمة لاتزال غير كافية لتحقيق أمان تمويلي للموازنة العامة. والذي لا يمكن الوصول إليه إلا بإعادة النظر في هذه الاصلاحات واعطاءها نوع من الاستقرار والاهتمام أكثر بتطوير الادارة الجبائية لزيادة نسبة التحصيل.

**كلمات مفتاحية:** الجباية العادية، الاصلاح الجبائي، الموازنة العامة، الامان التمويلي.

**Abstract :** Ordinary taxation is the most important source of public revenue, an objective that Algeria has sought to achieve by pursuing reforms of the tax system, of which 1992 was a crucial milestone in shaping its contours. Through this paper, we sought to determine the extent of the impact of these reforms on public budget revenues of Algeria. We have concluded that the reforms of the ordinary taxation system have indeed contributed to increasing the collection of ordinary taxation and thereby increasing its contribution to the general budget revenues, and we can say that it has reached the status of petroleum taxation. However, this contribution is still insufficient to achieve financial security for the public budget. This can only be achieved by reconsidering these reforms, giving them a kind of stability and paying more attention to the development of the tax administration to increase the collection rate.

**Keywords:** Ordinary taxation, tax reform, public budget, financial security

## المقدمة:

ان مواكبة الاصلاحات الاقتصادية والتحول التي يشهدها الاقتصاد العالمي على الصعيد الدولي، وبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا على الصعيد الوطني يفرض انتهاز سياسة مالية تأمن متطلباتها. إلا أن تحقيق سيادة على الموارد المالية المختلفة لا يتسنى بتبعية للإيرادات من الجباية البترولية، ولأجل ذلك يبقى الرهان الأكبر على الجباية العادية خاصة بعد الانتكاسات التي عرفها أهم مورد للموازنة العامة بانخفاض سعر البترول خلال الفترة (1986).

وهذا ما فرض الاهتمام بالجباية العادية لتعرفت إصلاحات هامة بدء من سنة 1992 والتي سعت أساسا لخلق نظام جبائي فعال و مبسط ، وفي هذا السياق سنحاول تتبع هذه الاصلاحات، و نطرح الاشكالية التالية: ما مدى نجاعة اصلاحات نظام الجباية العادية على إيرادات الموازنة العامة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية وضعنا فرضيتين وهما:- أن أهمية اصلاح نظام الجباية العادية تمكن من رفع قيمة إيراداتها وبذلك زيادة مساهمات الإيرادات الجبائية العادية في الموازنة العامة .

-تأثير اصلاح الجباية العادية لا يقتصر على إيرادات الموازنة العامة للدولة

كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي والقياسي حيث اتخذنا الوصف في الجانب النظري للموضوع بالتطرق للجباية العادية أسلوب لتمويل الموازنة العامة و الاصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري، أما التحليل فكان للمعطيات والنتائج الاحصائية المتوفرة لدينا والتي تخص الفترة 2000-2022

و هذا البحث يستمد أهميته من رهان تقليص الاعتماد على مداخيل الجباية البترولية، نظرا لما تشهده أسعار هذا الأخير من تذبذبات في الآونة الأخيرة. الذي توجب إيجاد مداخيل يمكن تقديرها لتمنح للموازنة العامة توازنها، والتوجه إلى الجباية العادية بنظامها السابق لا يأمن ذلك إلا مع اصلاحات متعددة تخص نظام الجباية العادية ، فمن خلال هذا البحث سنحاول تقييم هذه الاصلاحات من ناحية إيراداتها على الموازنة العامة للدولة خلال العشريتين الأخيرتين.

وقد ارتأينا تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور، حيث سنتطرق في المحور الأول إلى تمويل الإيرادات العامة للموازنة، أما المحور الثاني فخصصناه لعرض ملامح اصلاح نظام الجباية العادية في الجزائر بعد التعديلات الأخيرة ، لتتطرق في المحور الثالث لتطور الإيرادات العامة في ظل اصلاحات الجباية العادية خلال الفترة من 2000-2022 بالتحليل والقياس بالاعتماد على ما جمعه من بيانات وباستخدام برنامج Eviews .

**1- تمويل الإيرادات للموازنة العامة للدولة** تعبر الموازنة العامة عن توجهات الدولة لسنة مقبلة. وترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والاصلاحات المحتملة إدخالها (العبيدي، 2011، صفحة 188)، كما أنها "وسيلة لتغطية السياسات المالية للحكومة، واستخدمت الموازنة كأداة من أدوات التوجه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (المهاني و الطيب، 2016، الصفحات 365-366)

## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على ايرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

### 1-1- الايرادات العامة:

وتمثل الايرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية أو داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (ساحل، 2020، صفحة 50)، وتنقسم ايرادات الموازنة العامة وفق بيانات قانون المالية إلى قسمين، وهذا حسب مصدرها كالتالي:

### 1-1-1- الموارد العادية: وتشمل كلا من الايرادات الجبائية و الايرادات العادية:

الايرادات الجبائية: وتضم كل من:

**الضرائب المباشرة:** وتعرف على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا من دخل الأشخاص دون مقابل خاص لدفعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام. وتتمثل أساسا في الضريبة على الدخل الاجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

**حقوق التسجيل والطابع:** وهي المبالغ المحصلة للدولة مقابل تسجيل مختلف العقود الرسمية كالعقود الادارية، حقوق التأسيس، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، وكذا حقوق الطابع المدفوعة لقاء اقتناء الطوابع الجبائية أو الدمغة.

**الضرائب غير المباشرة:** يفرض هذا النوع من الضرائب على استعمال الدخل أو الثروة، ليدفعها المكلف الفعلي، فمثلا ضريبة المبيعات يدفعها المنتج وينقل عبئها إلى المستهلك عن طريق زيادة أسعار منتجاته لتحصيل ما دفعه كضريبة مبيعات، اذن هي تكلفة تفرض أثناء تداول السلع والخدمات في مراحل الانفاق. وهي تضم كل من الرسم على القيمة المضافة، وغيره من الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسم على الاستهلاك الخاص (عزوز و علي، 2018، صفحة 253)

**الضرائب المختلفة على الأعمال:** وأهمها الرسم على القيمة المضافة حيث يخصص 75 بالمئة من حصيلته لميزانية الدولة.

**الرسوم الجمركية:** وهي مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع من الصادرات أو واردات كرقابة على تجارتها الخارجية، وحماية للاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية. إذ أن الرسوم على الواردات هي أهم أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق (بومدين، 2015، صفحة 310)

**الايرادات العادية:** وهي تلك الايرادات التي تتكرر باستمرار من غير الضرائب، وتشمل ما يلي:

- مداخيل أملاك الدولة (مصباح، 2021، الصفحات 74-75): وهي العائدات المتأتية عن أملاك الدولة المباشرة أو تلك المعدة للاستغلال من طرف الخواص. وتتمثل أنواع أملاك الدولة (الدومين) في:
- أملاك الدولة العقارية (الدومين العقاري) مثل: المنشآت التجارية والسكنية، المناجم....
- أملاك الدولة الصناعية والتجارية (الدومين التجاري والصناعي): المشروعات التجارية والصناعية
- أملاك الدولة المالية (الدومين المالي): الاستثمارات المالية مثل: الأسهم ولسندات

- حواصل مختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات ، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف والمناطق الأثرية (بومدين، 2015، صفحة 312)

- الإيرادات النظامية: وهي تلك الإيرادات الناجمة عن دفع الأفراد مقابل لما ينتفعون به من خدمات كخدمات الكهرباء، البريد والاتصالات والمياه، تقدمها لهم مؤسسات حكومية.

الإيرادات الأخرى: ويقصد بها ما تحصل عليه الدولة من أموال بصفة غير منتظمة

كالمساهمات والهبات، بيع ممتلكاتها، إضافة إلى الإيرادات الائتمانية كأرباح الإصدار النقدي وكذا القروض العامة الداخلية والخارجية ( خصوصاً في حالات اعتمادها لتغطية عجز الميزانية) (علي و عزوز، 2018، صفحة 256)

**1-1-2- الموارد الجبائية البترولية** وتتضمن الجبائية البترولية : الاتاوات ، الضرائب ومختلف عوائد المحروقات

**2- ملامح اصلاح نظام الجبائية العادية في الجزائر:**

يقصد بالنظام الجبائي أنواع الضرائب والرسوم والاتاوات التي تفرض في دولة معينة في فترة معينة، ويختلف النظام الجبائي من دولة إلى أخرى بفعل النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منها (مسعود، 2006، صفحة 182)

**2-1- مفهوم الاصلاح الجبائي:**

يتمثل الاصلاح الجبائي في " التغييرات التي تطرأ على النظام الجبائي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون الاصلاح شاملاً لكل الهيكل الجبائي للدولة ، أو أن يكون الاصلاح جزئياً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد" (شلغوم، 2012، صفحة 13)

إذن المقصود بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد (شاوي، 2016، صفحة 51)

كما يعرف الاصلاح الجبائي بأنه نوع من الأعمال الخاصة بإضفاء الشفافية والمشروعية على النظام الجبائي سواء من حيث الهيكل أو الإدارة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع مراعاة المقدرة التكليفية للخاضعين للضريبة (شنوفي و موساوي، 2017، صفحة 76)

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن اصلاح النظام الضريبي هو سعي الدولة لتخطي التمويل التقليدي للضرائب بتطويره ومنحه دور تحفيزي من خلال تحسين هيكل وصيغ تحصيله بحيث ترضي المكلفين من جهة وتحقق التنمية الاقتصادية بما يدعم الوعي الضريبي

**2-2- دوافع وأهداف الاصلاح الجبائي في الجزائر :**

تستدعي التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إعادة النظر في الأنظمة الجبائية المعتمدة ، بغرض ملائمتها للمستجدات، إذ يمكن إجمال دوافع اصلاح النظام الجبائي الجزائري خلال فترة دراستنا في النقاط التالية :



## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على إيرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

- جمود وثقل النظام الضريبي : عجز النظام الضريبي عن زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية دون رفع تكاليف الانتاج (الحفيظ، 2010، صفحة 13)
- ضعف الجهاز الاداري والتنظيمي للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب ما يساعد على انتشار ظاهري التهرب والتجنب الضريبي (التوني، 2010، صفحة 5)
- الأزمات البترولية وعدم ثبات الإيرادات من الجباية البترولية التي يعول عليها لتغطية عجز الإيرادات.
- أما عن أهداف الاصلاح الجبائي في الجزائر فهي متعددة و قد ركزت على الدور الجديد للجباية في مواكبة النظام الاقتصادي الحديث، بأن ترتفع الإيرادات الجبائية ليس بسبب ارتفاع معدلاتها بل نتيجة ازدياد النشاط الاقتصادي، وارتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات، اذ تمثلت أهم الأهداف في:
- \_\_احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية (الدين، 2016): الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في ميزانية الدولة، ادى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما دعا الى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار.
- \_\_تحديث الضرائب (شرائعها ومعدلاتها) والتي مضى على صدورها فترة طويلة نسبيا، والتي كانت تلائم الظروف السائدة وقت صدورها .
- \_\_توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة
- \_\_تحقيق النمو الاقتصادي: توجيه ارتفاع الإيرادات الجبائية من ارتفاع معدلاتها إلى زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع المداخيل الحقيقية للمؤسسات .
- \_\_الرفع من المردودية المالية للجباية العادية: باعتماد المعايير والنظم العلمية الرصينة وإعادة صياغة قوانين الضرائب بشكل جيد يتناسب مع الواقع والمتطلبات الوطنية والاقتصادية والدولية ،كمحاربة الفساد الاداري في الأجهزة الضريبية واستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة في عمليات الجباية والتحصيل " عصرنة الإدارة."
- \_\_تبسيط النظام الضريبي: ادخال تغيرات في النظام الضريبي من أجل القضاء على سلبياته كالغموض وكثرة الضرائب مما يصعب مهمة الإدارة الجبائية في القيام بواجبها خصوصا أمام التحولات الاقتصادية الوطنية والعالمية (شنوفي و موساوي، 2017، صفحة 77)، حيث تم تجميع مختلف أنواع الضرائب التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة.

### 2-3- النظام الجبائي الجزائري

اتضحت معالم النظام الجبائي الجزائري جليا بعد اصلاحات 1992 والتعديلات التي مسته بعد ذلك، فقد لعبت الجباية العادية دورا هاما في توجيه الاقتصاد، من خلال التعديلات التي تضمنتها قوانين المالية والداعية لتحقيق الأهداف المرجوة منها خصوصا توسيع الأوعية الضريبية وزيادة عددها بشكل غير مباشر، بالاعتماد على:

الإنفاق الجبائي: والذي " يعبر عن كل ما تخسره الخزينة العمومية من أموال نتيجة الاعفاءات الدائمة والمؤقتة ومختلف التخفيضات الضريبية الأخرى التي تمس الوعاء والضرائب والرسوم الأخرى في حد ذاتها". كما جاء مفهومه منذ ظهوره لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 إذ تسعى الجزائر وكغيرها من الدول من خلال سياستها الجبائية لتطوير اقتصادها وتنميته وهذا ما يهرن الموازنة العامة بين زيادة نفقات آني يصعب قياسها وكذا مراقبتها وتحصيل إيرادات معتبرة . إذ تتمثل أهداف الاعفاءات الجبائية في تحمل النظام الضريبي الجزائري أعباء هذه الامتيازات بغرض تحقيق (مصباح، 2021، صفحة 212)

-دعم ، تطوير وترقية كل من التشغيل والاستثمار وكذا تجمعات الشركات.

-تطوير أساليب التمويل المالي ( القرض التجاري، شركات رأسمال المخاطرة)

-تخفيف الضغط الجبائي و العبء الضريبي على المؤسسات

-إحداث التوازن الجهوي والقطاعي في التنمية بترقية المناطق والقطاعات الأقل مردودية ودعم التوجيه الجغرافي

-النمو الاقتصادي وتشجيع الانتاج بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ترقية وتطوير الادخار والتوظيفات المالية لجذب رؤوس الأموال وتحريكها محليا ودوليا

ومن جملة الاعفاءات الجبائية التي منحها النظام الجبائي الجزائري نجد (زين، 2005، صفحة 136) :

-إعفاء لمدة ثلاث سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من كل الضرائب والرسوم.

-الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في اطار الاستثمار.

-رسم ثابت ومخفض في مجال التسجيل.

كما يجب ان ننوه إلى أن السياسة الجبائية تخص التحفيز والاعفاءات الجبائية بمجموعة من الخصائص أبرزها (أيت قاسي و بن

زيدان، 2018، صفحة 101): الالتزام والضرورة - المقابل - إجراءات مشروطة - معالجة التقلبات المالية والاقتصادية -

التغيير.

دون أن ننسى مجموعة التخفيضات الجبائية التي مست الاوعية الضريبية والضرائب في حد ذاتها والرسوم

### 3- تطور إيرادات الموازنة العامة في ظل اصلاحات الجباية العادية

عرفت الإيرادات من الجباية العادية للجزائر خلال الفترة 2000-2021 تطورا ملحوظا نتيجة الاصلاحات التي مست هيكل

ومضمون النظام الجبائي، وهذا ما ينعكس على الموازنة العامة للدولة.

### 3-1- وضعية الموازنة العامة للجزائر :

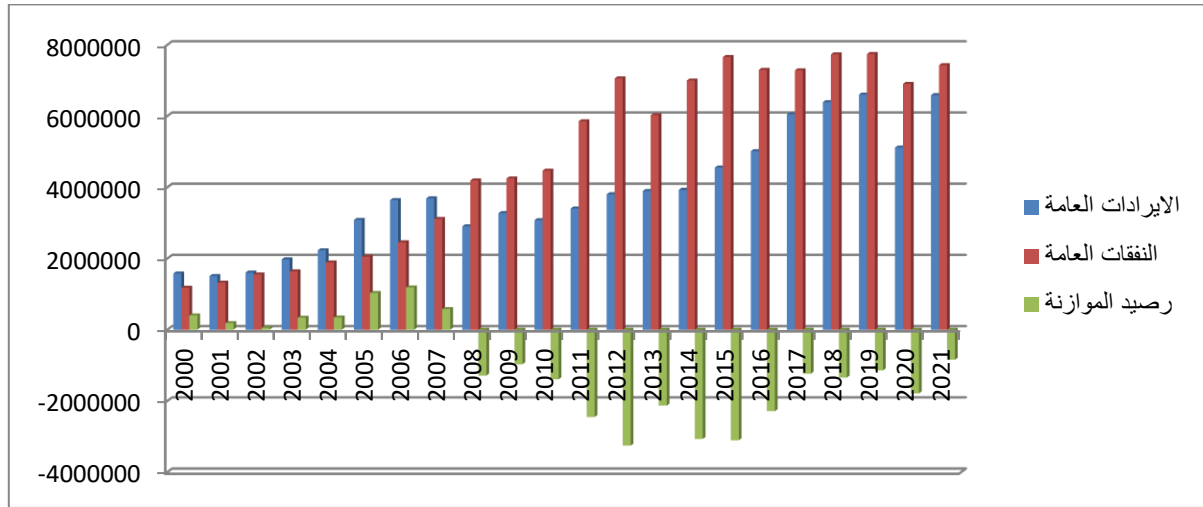
تظهر المؤشرات الأساسية للموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2022) من خلال مجموع كل من الإيرادات العامة

والنفقات العامة، إضافة إلى رصيد الموازنة العامة، والذي يوضح قدرة المداخيل العامة على تغطية ما يقابلها من نفقات خلال

السنة المالية . وهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي:

## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على ايرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

الشكل 1: تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: معطيات الديوان الوطني للإحصاء، (www.ons.dz، 2020) إلى غاية 2020

وتقارير بنك الجزائر، 2020-2022، (https://www.bank-of-algeria.dz، 2023)

من خلال الأعمدة البيانية في الشكل الموالي يتضح لنا التزايد في كل من الإيرادات والنفقات للموازنة العمومية ما نتج عنه الرصيد الموجب (فائض) متذبذب خلال الفترة (2000-2007) وهو دليل على كفاية الإيرادات العامة لتغطية كل النفقات العامة المتزايدة والمستمرة خصوصا مع تحديد سعر مرجعي للنفط (39 دولارا) أقل بكثير من السعر الحقيقي، وكذا انطلاق البرامج التنموية الهادفة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين معيشة الفرد ودعم التنمية الاقتصادية، بدءا ببرنامح الانعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث خصص له 525 مليار دج إضافة إلى بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي فاقت مخصصاته 4202,7 مليار دج. ليتأرجح رصيد الموازنة العامة إلى السالب انطلاقا من سنة 2008 بعجز قدره 1288,6 مليار دج، أين انخفضت الإيرادات العامة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها النصف الثاني من هذه السنة وانخفاض اسعار النفط من ما يفوق 130 دولارا للبرميل إلى 40 دولارا للبرميل خلال نفس السنة. ليلزم هذا العجز غير المتحكم فيه الموازنة العامة للجزائر بدءا من 2014 إلى يومنا هذا مع استمرار البرامج التنموية التي قدرت قيمتها بـ 531,8 مليار دولار. حيث أسهمت السياسة التوسعية للانفاق العمومي في زيادة العجز ليعرف أعلى قيمة له بتجاوز 3103,7 مليار دج أي بنسبة 85,5% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2015 أين خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ 4079,6 مليار دج خلال هذه السنة. وصولا إلى النموذج الجديد للنمو (2016-2030) والذي كان الهدف من أول مراحله الثلاث الأساسية تحسين الإيرادات الجبائية لتغطية نفقات التسيير وتقليل العجز الموازني، باللجوء إلى سياسة التقشف وترشيد النفقات بتقليص الواردات وتحميد التوظيف في القطاع العام، وكذا اقرار عدم زيادة الأجور، إضافة إلى زيادة الضرائب الاجراءات الردعية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، كما تجاوزها إلى التمويل التقليدي.

### 3-2- الجباية العادية والموازنة العامة للجزائر

#### 3-2-1- وضعية إيرادات الجباية العادية بالإيرادات الموازنة العامة للجزائر

من أجل توضيح وضعية إيرادات الجباية العادية يمكننا مقارنتها بإيرادات الموازنة العامة من الجباية البترولية كما هو موضح بالجدول التالي:

#### الجدول 1: تطور إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2021

(الوحدة مليون دينار جزائري)

| السنوات | الجبابة العادية | نسبة المساهمة | الجبابة البترولية | نسبة المساهمة | الايرادات العامة مجموع |
|---------|-----------------|---------------|-------------------|---------------|------------------------|
| 2000    | 349502          | 22,1%         | 1173237           | 74,3%         | 1578161                |
| 2001    | 398238          | 26,5%         | 956389            | 63,5%         | 1505526                |
| 2002    | 482896          | 30,1%         | 942904            | 58,8%         | 1603188                |
| 2003    | 524925          | 26,6%         | 1284975           | 65,1%         | 1974466                |
| 2004    | 580411          | 26,0%         | 1485699           | 66,6%         | 2229899                |
| 2005    | 640472          | 20,8%         | 2267836           | 73,6%         | 3082828                |
| 2006    | 720884          | 19,8%         | 2714000           | 74,6%         | 3639925                |
| 2007    | 766750          | 20,8%         | 2711850           | 73,5%         | 3687900                |
| 2008    | 965289          | 33,3%         | 1715400           | 59,1%         | 2902448                |
| 2009    | 1146612         | 35,0%         | 1927000           | 58,8%         | 3275362                |
| 2010    | 1297944         | 42,2%         | 1501700           | 48,8%         | 3074644                |
| 2011    | 1448898         | 42,6%         | 1529400           | 44,9%         | 3403108                |
| 2012    | 1908576         | 50,2%         | 1519040           | 39,9%         | 3804030                |
| 2013    | 2031019         | 52,1%         | 1615900           | 41,5%         | 3895315                |
| 2014    | 2091456         | 53,2%         | 1577730           | 40,2%         | 3927748                |
| 2015    | 2354648         | 51,7%         | 1722940           | 37,8%         | 4552542                |
| 2016    | 2472208         | 49,3%         | 1682550           | 33,6%         | 5011581                |
| 2017    | 2630003         | 43,5%         | 2126987           | 35,2%         | 6047885                |
| 2018    | 2711762         | 42,4%         | 2349694           | 36,8%         | 6389469                |
| 2019    | 2843465         | 43,1%         | 2518488           | 38,1%         | 6601576                |
| 2020    | 2625168         | 51,3%         | 1394710           | 27,3%         | 5114087                |
| 2021    | 2581000         | 39,2%         | 2609200           | 39,6%         | 6586600                |

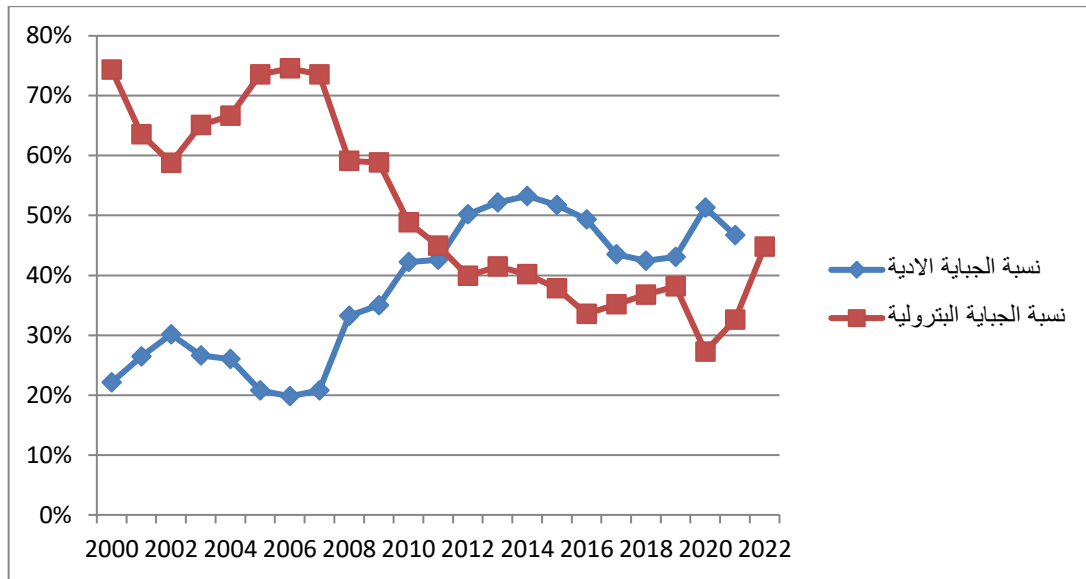
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (www.ons.dz، 2020).

تقرير بنك الجزائر 2022 (https://www.bank-of-algeria.dz، 2023)

## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على ايرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

انطلاقاً من سنة 2000 نلاحظ أن حصيلة الجباية العادية تعرف ارتفاعاً مستمراً عدا سنة 2020 وهذا بفعل جائحة الكوفيد-19 التي عطلت أغلب أنشطة الأوعية الجبائية، حيث انخفضت الحصيلة بمقدار 8% أي 218,3 مليار دج عن سابقتها إلا أن ذلك لم يؤثر على نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات العامة فقد تجاوزت 51%. في حين اتصفت هذه النسبة بالضعف في الفترة (2000-2009) أي تراوحت مساهمة الجباية العادية بين 20% سنة 2006 و 35% سنة 2009 ثم بدأت هذه المساهمة في الارتفاع لتفوق نسبة مساهمة الجباية البترولية خلال الفترة (2012-2020) حيث حققت أفضل نسبة لها 53% سنة 2014 نتيجة الإصلاحات الجبائية إلا أن متوسط مساهمة الجباية العادية خلال فترة الدراسة في حصيلة الإيرادات العامة يبقى ضعيفاً إذ لم يتجاوز 37,4% مقابل 51,4% للجباية البترولية، رغم تحسن هذا المتوسط عن الفترتين الأولى (2000-2011) والذي بلغ 28,8% إلى الثانية (2012-2021) والذي بلغ 48,4% هذا ما يظهر جلياً من خلال المنحنيات بالشكل الموالي مع تباين نسب مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية بالفترة (2000-2011)، فيما تقاربت النسب في العشرية الأخيرة، رغم ارتفاع نسبة الانفاق الضريبي التي لم تقل عن 11,83% إذ تجاوزت نسبته 15% خلال سنة 2010 بتكلفة قدرت بـ 200 مليار دينار جزائري، فتواضع مساهمة الجباية العادية كما تظهره النسب في المخطط الموالي (الشكل 2) دليل على استمرار عدم التحكم في هذا المصدر التمويلي.

**الشكل 2: تطور نسب الحصيلة الجبائية والبترولية خلال الفترة 2000-2021**



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS ،

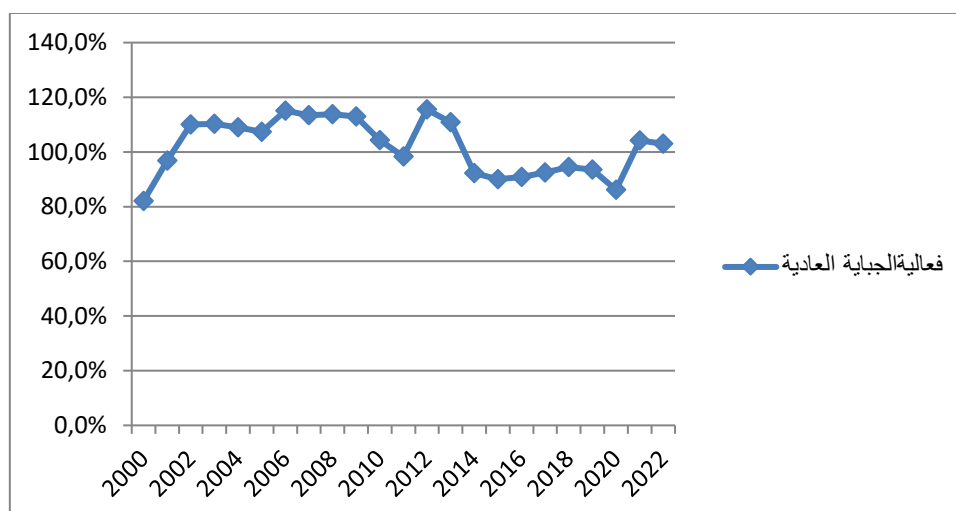
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي ، 2023 .

وفي المقابل تظهر المساهمة الكبيرة للجباية البترولية بفعل انتعاش أسعار النفط بداية من سنة 2000 حيث بلغت متوسط سعره 27,6 دولار للبرميل، أين شهدت سنة 2006 أعلى مساهمة للجباية البترولية في الموازنة العامة 74,6% ليعرف انخفاضا حادا سنة 2009 بفعل الأزمة العالمية ما جعل نسب مساهمة الجباية البترولية تتراجع بعد هذه السنة بعد أن كانت تفوق نصف الإيرادات

ثم عادت أسعار النفط للارتفاع لتبلغ 109,45 دولارا للبرميل سنة 2012 إلى غاية الأزمة التي عرفتها أسواق النفط سنة 2014 بسبب تحمة المعروض العالمي وظهور منتجات بديلة إذ انخفضت أسعار النفط مجددا أين بلغ سعره 29,4 دولارا للبرميل سنة 2016، ثم 20 دولارا للبرميل خلال أزمة 2020. هذا ما يفسر التذبذب في مساهمة الجباية البترولية إذ لا يمكن الاعتماد على تكهنات أسعار النفط في ظل تقلبات العرض والطلب العالمي رغم اعتماد الجزائر على سعر مرجعي في بناء موازنتها يبقى خطر انخفاض الأسعار دونه قائما كما سبق وأن حدث. ومع تحسن أسعار النفط عادت الجباية البترولية لتتكفل بـ 59,7% من الإيرادات سنة 2022 خصوصا بعد ما تسببت جائحة الكوفيد في اضعاف الجباية العادية إذ تقهقرت مساهمتها إلى 39,2% سنة 2021 ثم 31,09% سنة 2022.

**فعالية الجباية العادية:** ويقصد بفعالية الجباية العادية نسبة الإيرادات المحصلة فعليا مقارنة بما تم تقديره خلال الموازنة العامة الواردة في قانون المالية لنفس السنة. والمنحنى الموالي يبين تطور نسب فعالية الجباية العادية خلال فترة الدراسة.

الشكل 3: تطور نسب فعالية الجباية العادية خلال الفترة (2000-2021)



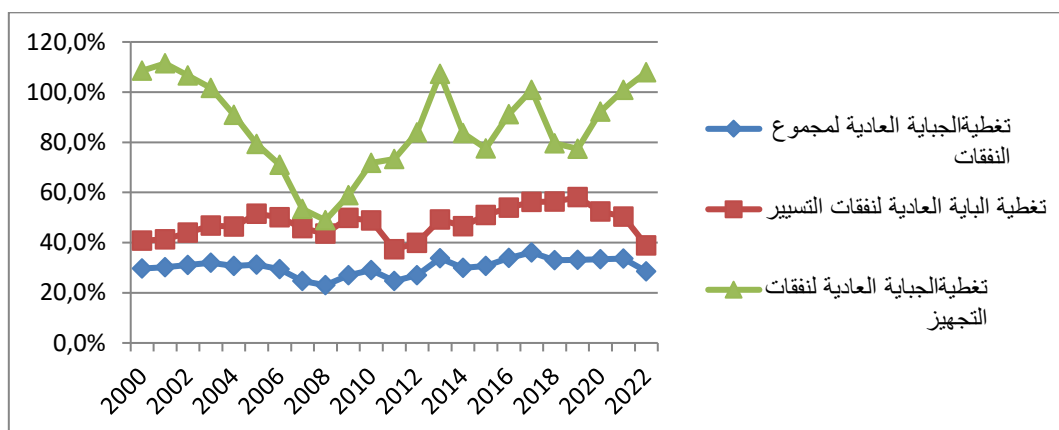
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ons ،

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي ، 2023 .

من خلال المنحنى السابق يمكننا القول أن تحصيل الجباية العادية إجمالا قد عرف تحسنا خصوصا خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 حيث تراوحت معدلات تنفيذ الضرائب بين 102 و 115 بمتوسط قدر بـ 110 لتراجع بعدها نتيجة تراجع التحصيل للضرائب غير المباشرة وكذا الحقوق الجمركية إذ انخفض تحصيلها إلى ما يقارب النصف وأدى من ذلك حيث قدرت نسبة تنفيذ الضرائب غير المباشرة سنة 2015 بـ 37 بـ ثانيا: إيرادات الجباية العادية و نفقات الموازنة العامة للجزائر :

تتجلى لنا مكانة الجباية العادية وكذا إمكاناتها في اقتباس الدور المنوط لها من خلال المخطط الموالي:

الشكل 4: نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على : - معطيات الديوان الوطني للإحصاء (www.ons.dz) ،

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي (https://www.bank-of-algeria.dz/، 2023) .

فمن خلال تحليلنا لبيانات المنحنيات الواردة أعلاه ندرك أن الحصيلة الجبائية للجباية العادية لاتزال بعيدة عن تحقيق هدفها المالي ألا وهو تغطية كافة النفقات العامة ، إذ نجد أن الجباية العادية عاجزة بنسبة كبيرة تجاوزت 65 % سنة 2017 التي حققت فيها أفضل نسبة. فيما تظهر لنا قدرة الجباية العادية على تغطية نفقات التجهيز التي مستها سياسات التجميد و التقشف.

**الأمان التمويلي:** والذي نقصد به قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات العامة الخاصة بالتسيير . فمن خلال المخطط السابق يتضح لنا أن الموازنة العامة للجزائر قائمة على عدم اليقين إذ أن الجباية العادية في أحسن معدلاتها لم تتمكن من تغطية ثلاثة أرباع نفقات التسيير، فقد بلغت نسبة التغطية 58,09% سنة 2019 كأحسن نسبة، مقابل عودتها للتقهقر إلى أدنى من 40 بالمئة خلال سنة 2022 كما حد سنتي 2011 و 2012 وهذا ما نعوزه الى ارتفاع نفقات التسيير الناتجة عن ارتفاع الأجور والرواتب والذي تضمنته التعليم رقم 7 المؤرخة ي 29 ديسمبر سنة 2007 والمتعلقة بتطبيق نظام جديد لتصنيفات الموظفين ودفع رواتبهم ، وما نجم عنه من تعويضات أثقلت ميزانية التسيير.

فبالنظر إلى تطور نفقات التسيير فهي تشهد منحني تصاعديا خصوصا وأنها لم تعرف انخفاضا طيلة فترة الدراسة إلا خلال ميزانيات 2005 ، 2016 و 2013 أين قدرت انخفاض النفقات ب 13,6% عن سابقتها كأقصى حد بينما تجاوز ارتفاع نسبة نفقات التسيير 45% خلال سنة 2011

وقد قدر متوسط تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير قدر خلال فترة الدراسة ب 47,83% بينما تجاوز 51,5 خلال التسع سنوات الأخيرة أي بعد أزمة 2014

## 2-3- دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على تطور الموازنة العامة في الجزائر

### 2-3-1- الطريقة والأدوات

تهدف الدراسة القياسية إلى قياس أثر إيرادات الجباية العادية من خلال مكوناتها على تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وبالتالي وضع نموذج مثالي للدراسة يوضح الإجابة على إشكالية البحث.

وقد تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسات المتمثلة فيما يلي:

رصيد الميزانية العامة: SB

ايرادات الجباية العادية: FN

حاصل الضرائب المباشرة: Impo

حاصل التسجيل والطابع: Tmb

حاصل الرسم على رقم الأعمال: Tva

حاصل الضرائب غير المباشرة: Impi

حاصل حقوق الجمارك: Ddn

## 2-3-2- اختبار وجود علاقة بين ايرادات الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة

يسمح نموذج ARDL بالفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتحديد اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير والطويل، والذي تم تطويره من طرف كل من (Pesaran et Al2001)، (Shinand and (1998) Sun، وهو ما سنعتمد في دراستنا هذه.

1- من أجل بناء نموذج لقياس أثر التغير في ايرادات الجباية العادية بمكوناتها على تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 الى غاية عام 2018 نعتد الخطوات الموضحة فيما يلي: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: نلخص نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة في الجدول الموالي، وهذا بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، وباستخدام اختبار ديكي وفولر المطور ADF واختبار فيليبس وبيرون PP، وبالتالي اختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ولمعرفة درجة استقراريته كل سلسلة زمنية.

## الجدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية PP و ADF

| المتغيرات المستقلة |        |        |         |         | المتغير التابع | نوع الاختبار            |
|--------------------|--------|--------|---------|---------|----------------|-------------------------|
| Impi               | Tva    | Tmb    | Ddn     | Impo    | SB             |                         |
| I(2)***            | I(1)** | I(1)** | I(1)*** | I(1)**  | I(1)**         | اختبار ديكي فولر المطور |
| I(2)***            | I(1)** | I(1)** | I(1)*** | I(1)*** | I(1)***        | اختبار فيليبس بيرون     |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

\*\*\* مستوى معنوية 1%، \*\* مستوى معنوية 5%.

## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على إيرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

نجد من خلال الجدول رقم 02 أن السلسلة الزمنية التي تمثل المتغير التابع SB باستخدام كل من اختبار (ADF) و (PP) فهي مسقرة عند المستوى الأول، كما يمكن القول ان المتغيرات المستقلة (Ddn، Tva، Tmp، Impo) هي ايضا مستقرة بعد اجراء الفروق الاولى، مما يستوجب طرح فرضية وجود تكامل مشترك بينها وبين المتغير المعتمد، غير ان المتغير (Impi) مستقر عند الفرق الثاني مما استدعى استبعاده من النموذج.

### 01- اختبار الحدود Bound Test

إن اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة يُعدُّ أولى مراحل بناء نموذج ARDL بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة. في حالة التحقق من وجود العلاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، والحصول على معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير؛ ليتم أيضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الأجل القصير. ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

الفرضية البديلة: (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

بعد القيام بدراسة الاستقرارية وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات المدروسة، تم الوصول إلى النموذج الذي

يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين المتغير التابع (Y) وملتجه المتغيرات المستقلة (X):

$$\Delta Y = \alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \phi_i \Delta X_{t-1} + u_t$$

وبعد اجراء اختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج الايفيوز EViews 12 تم التوصل إلى النتائج

التالية:

### الجدول رقم 03 : اختبار الحدود لمتغيرات نماذج الدراسة

|                                                                      |             |                           |
|----------------------------------------------------------------------|-------------|---------------------------|
| <b>6.477918</b>                                                      |             | <i>F</i> إحصائية المحسوبة |
| الحد الأدنى                                                          | الحد الأعلى | القيم الحرجة              |
| 2,52                                                                 | 3.56        | عند مستوى معنوية 10%      |
| 3.05                                                                 | 4.22        | عند مستوى معنوية 5%       |
| 4,28                                                                 | 5,84        | عند مستوى معنوية 1%       |
| وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع |             | القرار                    |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه رقم 03 الذي يوضح نتائج احتساب إحصائية (F)، نجد أنها أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%، 5%، و 10%. تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من رصيد الميزانية بالجزائر خلال فترة الدراسة والمتغيرات المستقلة التي تمثل حاصل إيرادات الجباية العادية.

### 2-3-3- بناء نماذج الدراسة وتحليل النتائج:

نظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج؛ فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين رصيد الميزانية ومتغيرات الدراسة المستقلة المختارة. ويتم اختبار التكامل المشترك في إطار UECM. وبعد عدة محاولات تم استبعاد متغير الضرائب غير المباشرة لعدم معنوية تأثيره، وعليه تم الحصول على النتائج التالية:

### نتائج تقدير النموذج

الجدول رقم 04: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL

| ARDL(1;2;2 ;2;2 )   |                 |            |
|---------------------|-----------------|------------|
| المتغير             | المعلمة المقدرة | الاحتمالات |
| <b>D(Ddn)</b>       | -0.3783         | 0.0002     |
| <b>D(Impo (-1))</b> | 0.3333          | 0.0017     |
| <b>Impo</b>         | 5.9776          | 0.0127     |
| <b>Tmb</b>          | -7.308ç         | 0.0467     |
| <b>Tva</b>          | 16.0433         | 0.0017     |
| CointEq(-1)*        | -0.4191         | 0.0043     |
| <b>C</b>            | 1.367           | 0.0000     |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الجدول رقم 05: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل وفق منهجية ARDL

| $EC = SB - (46.3749*DDN + 14.2616*IMPO - 16.0335*TMB - 41.0034*TVA + 65)08 \quad 33.$ |                 |            |
|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------|
| المتغير                                                                               | المعلمة المقدرة | الاحتمالات |
| <b>Ddn</b>                                                                            | 46,37           | .04800     |
| <b>Impo</b>                                                                           | 14.26           | .01870     |
| <b>Tmb</b>                                                                            | -16,03          | .06300     |
| <b>Tva</b>                                                                            | -41,00          | 0,0076     |
| <b>C</b>                                                                              | .0833           | .52020     |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

## تأثير اصلاحات نظام الجباية العادية على ايرادات الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022

من خلال الجدول 04، والجدول 05 تم الحصول على معادلتين الأجل قصير والأجل الطويل على الترتيب والجدير بالملاحظة معنوية معامل التصحيح أو ما يعرف بمعامل الخطأ  $CointEQ(-1)$ ، بمستوى دلالة أقل من 1%، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية المتمثلة في مكونات إيرادات الجباية العادية (حاصل الضرائب المباشرة، حاصل التسجيل والطابع، حاصل الرسم على رقم الأعمال وحاصل حقوق الجمارك) والمتغير التابع المتمثل في حجم رصيد الميزانية، أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت 41% فهي تكشف عن سرعة عودة حجم رصيد الميزانية إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، بحيث يتم معالجة كل الاختلالات التي تحدث في المدى القصير  $(T-1)$  في سنة واحدة.

أما عن باقي المعلمات المقدرة فجاءت معنوية احصائيا في المدى الطويل. وقد بينت النتائج وجود أثر إيجابي لحاصل الضرائب المباشرة، بحيث أن زيادة هذه الأخيرة بوحدة واحدة يزيد رصيد الميزانية بما يزيد عن 14 وحدة. كما أن هناك أثر إيجابي لحاصل الحقوق الجمركية على تطور رصيد الميزانية العامة، إذ زيادة حاصل حقوق الجمارك يؤدي إلى زيادة وتعزيز رصيد الميزانية بـ 46 وحدة نقدية.

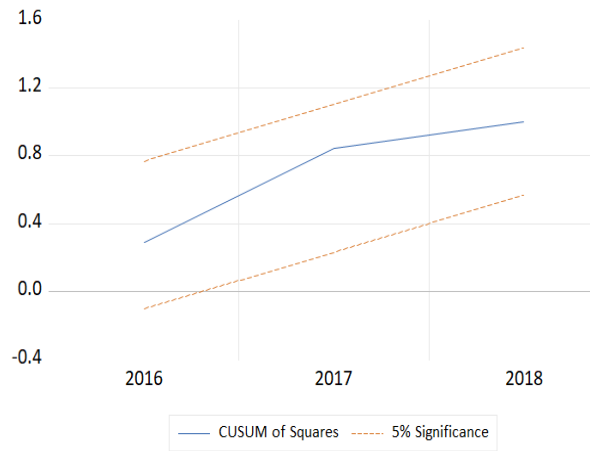
ومن خلال الجدول الموالي الذي يتضمن الاختبارات التشخيصية يتأكد جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من

المشاكل القياسية

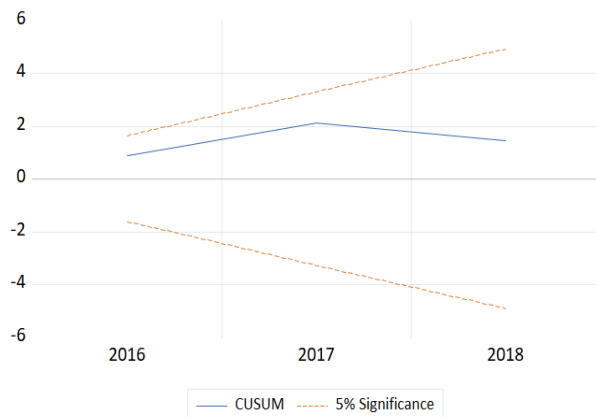
| Jarque-Bera   | LM(2)         | Ramsey(1)     | ARCH(1)       |
|---------------|---------------|---------------|---------------|
| 1.4688        | 75.7287       | 0.8282        | 0.1203        |
| Prob = 0.4797 | Prob = 0.0810 | Prob = 0.4947 | Prob = 0.7119 |

تشير معطيات الجدول التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية من خلال احتمالية اختبار Jarque-Bera، كما اشار مضاعف لاغرنج الى خلو النموذج من الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية، كما اشارت احصائية Ramsey الى التحديد الدالي المناسب للنموذج. والى تجانس تباين الاخطاء تشير احصائية ARCH. كما يظهر من الشكليين البيانيين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين رصيد الميزانية ومكونات إيرادات الجباية العادية المدرجة في النموذج.

الشكل رقم 06: منحنى CUSUM



الشكل رقم 05: منحنى CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

#### خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس اثر اصلاحات نظام الجباية العادية على ايرادات الموازنة العامة، وقد تبين لنا أن الإيرادات الجبائية العادية لا تزال محدودة ولا تقوى على تحمل أعباء الموازنة العامة، ولا حتى تحقيق الامان التمويلي للموازنة. رغم ما شهدته من إرتفاع إيراداتها وتحسن مساهمتها في الإيرادات الموازنة العامة مقارنة بإيرادات الجباية البترولية. ما جعل تحقيق الأهداف المرجو منها بعيدة المنال، وهذا نتيجة استجابة الاصلاحات الجبائية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والاجتماعية. ولذلك وجبت الاشارة إلى مجموعة من النقائص: عدم استقرار التشريع الضريبي نتيجة التعديلات التي تفرزها القوانين المالية السنوية والتكميلية. وكثرة الاعفاءات الجبائية. إضافة إلى ضعف كفاءة الادارة الجبائية وعدم قدرتها على مجابهة الغش والتهرب الضريبي. ولذلك وجب الاقتداء بالتجارب الرائدة، وتنويع الضرائب.

#### المصادر والمراجع:

- سعيد علي محمد العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. تأليف سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة (صفحة 188). عمان: دار دجلة.
- حامد نور الدين. (2016). أثر اصلاح النظام الجبائي. الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- حراق مصباح. (2021). اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالاشارة إلى القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. تلمسان- الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- محمد خالد المهاني، و خالد شحادة الطيب. (2016). المالية العامة. تأليف محمد خالد المهاني، و خالد شحادة الطيب، المالية العامة (الصفحات 365-366). دمشق: جامعة دمشق.

- محمد ساحل. (2020). أسس الموازنة العامة للدولة. تأليف محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة (صفحة 50). عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.
- عزرو رضوان أيت قاسي، و حاج بن زيدان. (31 ديسمبر، 2018). علاقة ترقية المقولاتية والتحفيز الضريبي في ظل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. مجلة دراسات جبائية، الصفحات 94-110.
- بكريتي بومدين. (31 7، 2015). الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية و قياسية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، صفحة 311.
- سايح جبور علي، و علي عزوز. (22 11، 2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 253.
- صبيحة شاوي. (20 ديسمبر، 2016). الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، الصفحات 51-66.
- نورالدين شنوفي، و روميضاء موساوي. (2017). الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار استراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016. مجلة العلوم التجارية، الصفحات 74-83.
- صدوقي عبد الحفيظ. (31 7، 2010). مدى اثر الاصلاحات الاقتصادية والضريبية على الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2007). مجلة علوم تجارية و تسير، الصفحات 3-33.
- علي عزوز، و جبور سايح علي. (22 11، 2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 253.
- منصوري زين. (5 1، 2005). واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 125-152.
- حنان شلغوم. (2012). أثر الاصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية. قسنطينة- الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- دراوسي مسعود. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004. الجزائر: جامعة الجزائر.
- ناجي التوني. (2010). الاصلاح الضريبي. Arab Planning Institute.
- ./ (2023). تاريخ الاسترداد 4 سبتمبر، 2024، من بنك الجزائري. <https://www.bank-of-algeria.dz>
- . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من الأمانة العامة للحكومة. <https://www.joradp.dz>
- . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من الديوان الوطني للإحصاء. [www.ons.dz](http://www.ons.dz)